**يوماً بعد يوم تتضح الصورة الحقيقية للرئيس "ترامب".**

بداية لا بدّ من التأكيد على انه ليس لدي أي موقف شخصي من الرئيس الأميركي "ترامب". جل ما في القضية ان التطرق للرئيس الأميركي في هذه الزاوية،إنما يعود الى المواقف التي يتخذها هذا الرئيس،والتي بشكل أو بآخر تتصل بالمصلحة العامة لكافة الدول،من حيث تعلقها بالسلم العالمي، أو بالسلامة البيئية.وما قد كتبناه،أصبح من الماضي،إن ما يتعلق بأنسحاب أميركا من إتفاقية باريس حول المناخ،أو بقراره الأخير الذي أعترف بموجبه بأن "القدس" عاصمة اسرائيل،ونقل سفارة بلاده الى القدس الشرقية،ضارباً بعرض الحائط،شعور مئات ملايين البشر من مسيحيين ومسلمين،الذين ينظرون الى القدس نظرة دينية إيمانية،لا يمكنهم التخلي عنها.والبارحة عندما قررت مندوبة الولايات المتحدة الأميركية استعمال حق النقض لإجهاض قرار مجلس الأمن حول اعتبار قرار الرئيس "ترامب" بحكم المُلغى،حول مدينة القدس،لم يكن هذا القرارغير متوقع،إن من أصدقاء أميركا أو من خصومها على حد سواء،والذي كان يُمنّي النفس بغير ذلك،نقول له كفاكَ عيشاً في الأوهام !!ولكي تنجلي الصورة أمامك،نؤكد لك بأن "ترامب" هو هو، رجل أعمال، لا تعرقله أي اعتبارات مهما كان شأنها،ولا شيء يُثتيه عن خططه التي طالما حضّر لها،ولكي يتوضح رأينا هذا،سنضع بتصرف القارىء،واقعة أقدم عليها في الداخل الأميركي في 4 كانون الأول 2017.وهي قضية داخلية بحته،تتعلق بتخفيض مساحات شاسعة من الأراضي الفديرالية (التي تملكها الحكومة وليس الولاية) في ولاية "يوتا". هذه الولاية التي ما زالت تحتفظ بتاريخ الشعب الهندي الذي كان يعيش في تلك الأرض منذ ما قبل اكتشافها من قبل [كريستوف كولومبس] وبآثار لهذا الشعب،الذي هو على حافة الأنقراض والذوبان في المجتمع الأميركي.تلك الأراضي المحمية،والتي تبلغ مساحتها حوالى 13000 كلم مربع - أي أكبر من مساحة لبنان بحوالى الثلث - كانت قد حظيت بحماية لها بقرارين منفصلين من الرئيسين "كلينتون" و"أوباما" وذلك سنداً لقانون الحفاظ على الآثار وصون المحميات الطبيعية على الأراضي الأميركية،الصادر عام 1906. الذي يُجيز للرئيس الأميركي،ومن خلال قرار عائد له،تحديد مساحة تلك المحميات. اليوم وبشحطة قلم من قبل الرئيس "ترامب" الغى من مساحة المحميتن ما يقارب العشرة آلآف كلم مربع،ليتيح بذلك للسلطات المحلية – والتي هي من جماعة حزبه – التصرف بتلك الأراضي لجهة الموافقة على استحداث مناجم،وشق الطرقات اللآزمة لذلك،بالرغم من إحتواء تلك الأراضي على مواقع طبيعية،وآثار للشعب الهندي جديرة بأن تبقى مشمولة بالحماية الفيدرالية.وبغض النظر عن التباين في وجهات النظر من قبل الصحافة الأميركية،حيال هذا القرار – صحيفة "لوس انجلوس تايمز" عنونت افتتاحيتها صباح 4/12 بالتالي "لنحافظ على الكنوز الوطنية" رافضت هذا القرار،نجد بالمقابل جريدة "الوال ستريت النيويوركية" في اليوم التالي تؤيد القرار عينه،من خلال افتتاحيتها بعنوان "وجوب إعادة الأرض الى أصحابها" – نود ان نحيط القارىء العزيز،علماً بان مثل هذا القرار الذي طال مساحة تساوي مساحة لبنان بكامله،سؤدي الى تدمير كل ما في داخل تلك المحميتين من مواقع طبيعية وآثار هندية وذلك خدمة لشجع الرأس المال الأميركي،الذي يُعتبر الرئيس "ترامب" من كباررجالاته. والقضية حرّكت المجتمع المدني ليس في ولاية "يوتا" بل في كل الولايات الأميركية لا سيما جماعات الخضر والحفاظ على البيئة،وستقام دعاوى أمام المحاكم الأميركية لإبطال هذا القرار،الذي جاء خلافاً للأصول القانونية – وفق رجال القانون في أميركا – كون قانون 1906 أجاز للرئيس الأميركي اتخاذ أي قرار يراه مناسباً لتحقيق أهداف هذا القانون لجهة الحفاظ على الثروة الطبيعية والتراث الوطني،من خلال استحداث محميات طبيعية، حيث بالمقابل حصر حق التعديل بالكونغرس فقط،مما يعني ان قرار "ترامب" وفق هذا الرأي الفقهي،قابل للأسقاط،وبالتالي منع المساس بتلك المحميتين Bears Ears وIndians Creek الواقعتين في جنوب ولاية "يوتا". كونه لا يحق له وفق القانون 1906 نقض ما قرًره سلفيه منذ عام 1995 و2006.لأنه من حق الشعب الهندي،الذي هو الأساس في أميركا الشمالية (الولايات المتحدة الأميركية وكندا) أن يُحافظ على تراثه وآثاره وعلى المحميات الطبيعية التي كان يعيش فيها منذ أكثر من ألف عام. نعم هذه هي حقيقة الرئيس "ترامب" الذي لا يردعه أي إعتبار من تحقيق أهدافه وغاياته المالية،فاذا كان تصرف هكذا في الداخل الأميركي،فهل يعود من عتب عليه عندما يتصرف مع الخارج بنفس الأسلوب ومن دون أي اعتبار،حيث لا يضع أمام عينيه سوى تحقيق أهدافه والتي يتوسل من أجل تحقيقها، موقعه كرئيس في نظام قانوني وسياسي،يُعطي الرئيس صلاحيات تنفيذية واسعة،حيث يُقرّر من تلقاء نفسه غير آبه بمن حوله،وهل من يسأل عن التراث الهندي وضرورة المحميات الطبيعية،أزاء جشع المتمولين التواقين الى الاستثمار في تلك المنطقة الغنية بالثروات الباطنية،هذا في الداخل،أما في الخارج فحدّث ولا حرج، وخير دليل التداعيات الدولية المتعلقة بقراره حول القدس!!!!

**العميد (اللواء) الدكتور أمين عاطف صليبا.**

**استاذ جامعي ومحامٍ.**